

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤م
في شأن استخدام القوات المسلحة للمحافظة على الامن الداخلى

باسم الشعب ،
مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري ،
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٦م بشأن استخدام الجيش للمحافظة على الامن
الداخلى ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى هذا المجلس ،

أصدر القانون الآتي :

مادة (١)

يجوز استخدام القوات المسلحة للمحافظة على الامن الداخلى اذا تطلبت ذلك السلامة
العامة للجمهورية أو أى جزء منها وعجزت الجهات المختصة عن حفظ الامن ، ويكون
استخدام القوات المسلحة بقرار من مجلس قيادة الثورة .
ويجوز أن تستخدم هذه القوات بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء فى الحالات
الخطيرة التى لا تحتمل التأخير ، على أن يرفع فوراً تقريراً الى مجلس قيادة الثورة موضحاً
فيه الاجراءات التى اتخذت والاسباب التى دعت اليها .

مادة (٢)

اذا تولت القوات المسلحة طبقاً لهذا القانون حفظ الامن انتقلت اليها مسئوليته
وتخضع قوات الشرطة فى هذه الحالة لسلطة الأمر المسئول فى القوات المسلحة وعليها
تقديم ما يطلب اليها من معونة .

مادة (٣)

يجب على الأمر العسكرى عند توليه مسئولية حفظ الامن فى أية منطقة أن يتخذ
من الاجراءات ما يراه لازماً لاعادة النظام . على أنه لا يجوز له اصدار الأمر باطلاق
النار الا فى الحالات الآتية :

أ () اذا وقع اعتداء على افراد القوة .

عدد خاص

صفحة ٥٩

- ب) اذا امتنع المتمرّدون عن العودة الى النظام بعد اذارهم وتحديد مهلة لهم .
ج) اذا وقع من المتمردين اعتداء بالسلاح على النفس أو المال .

مادة (٤)

تسحب وحدات القوات المسلحة بعد استتباب الأمن وتعود مسؤولية حفظه الى الجهات المختصة ويحور محضر يثبت فيه ما اتخذ من اجراءات يوقعه الأمر العسكري ومدير الشرطة في المنطقة ورئيس اللجنة الشعبية وأمين وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي في المنطقة .

ويرفع الأمر العسكري صورة من المحضر الى رئاسة الاركان العامة للقوات المسلحة ، كما تحال صورة منه الى مديرية الأمن المختصة لاحالتها الى وزير الداخلية .

مادة (٥)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

مجلس قيادة الثورة

الرائد عبد السلام أحمد جلود
رئيس مجلس الوزراء

صدر في ٢٢ ربيع الآخر ١٣٩٤ هـ
الموافق ١٤ مايو ١٩٧٤ م